

العلاقات الخارجية لأسرة آل ثاني

في مرحلة تأسيس دولة قطر (1868-1949)

د. صباح نوري هادي

أ. إبراهيم محمد سليمان

مقدمة: يتناول هذا البحث دراسة مرحلة تأسيس إمارة قطر في المدة (1868-1949) بعد أن كانت مجرد منطقة للمواني، وصيد اللؤلؤ ومعبدا للقبائل العربية، وقد حظيت هذه المدة بأهمية كبيرة لما تمثله من منطلق للتاريخ الحديث لدولة قطر، فقد شهدت حكم ثلاثة شيوخ دأبوا على العمل لنيل استقلال الإمارة وتوثيق علاقاتها الخارجية بالدول الإقليمية والقوى العظمى، هم الشيخ محمد بن ثاني، والشيخ قاسم بن محمد، والشيخ عبد الله بن قاسم. وتوزعت مادة البحث على مقدمة وأربعة محاور، تناول الأول منها تمهيدا وخلفية تاريخية لبداية نفوذ أسرة آل ثاني في قطر، فيما تناول الثاني العلاقات القطرية- العثمانية (1871-1915)، وتطرق الثالث إلى دراسة العلاقات القطرية- البريطانية (1915-1949)، فيما تناول الرابع العلاقات القطرية- السعودية (1868-1949). واعتمدنا في توفير المادة العلمية للبحث على جملة من المصادر المهمة التي تناولت هذه المدة من تاريخ قطر، في طليعتها الوثائق المنشورة، لاسيما البريطانية منها والتي نشرها إرشيف وزارة الهند في لندن، فضلا عن الكتب العربية المهمة التي تناولت تاريخ قطر. وفي الختام نأمل أن يرقى البحث للمستوى المطلوب.

أولاً: الخلفية التاريخية وبداية نفوذ أسرة آل ثاني في مشيخة قطر: تقع قطر في جنوب شرق الجزيرة العربية، وتمتد داخل الخليج على شكل شبه جزيرة متطاولة محاطة بمساحل ذات خلجان عديدة وتتركز قاعدتها البرية الجنوبية على حدود المملكة العربية السعودية، وتبلغ مساحتها 11437 كم⁽¹⁾، أما حدودها البحرية الشرقية فتقابل الإمارات العربية المتحدة، وحدودها البحرية الغربية تجعلها تواجه لدولة البحرين، وتفصل مياه الخليج العربي بينها وبين إيران الواقعة على الضفة الشرقية للخليج العربي، وقد أثر موقعها هذا في جعلها هدفاً لجميع القوى الفاعلة في الخليج، إذ تعد نقطة ارتكاز يمكن جعلها قاعدة جوية أو بحرية للتحكم بمواصلات الخليج ودوله⁽²⁾ كما أن اتصالها في الجزيرة العربية برأى أغرى القبائل التي كانت تندفع

* أستاذ التعليم العالي في التاريخ الحديث والمعاصر - قسم التاريخ - جامعة ديالى - العراق.

* أستاذ التعليم العالي في التاريخ الحديث والمعاصر - قسم التاريخ - جامعة ديالى - العراق.

على شكل هجرات متتالية من داخل الجزيرة العربية، سواء أكان بسبب القحط والجفاف، أم بسبب النزاعات القبلية المتكررة لتكون أماكن استقرار لها، إلا أنه لم يحصل أن بت على الإطلاق في أمر السيادة على قطر قبل عام 1868⁽³⁾.

يتحدر سكان قطر في أصولهم إلى تلك القبائل العربية شأنهم في ذلك شأن سائر ساحل الخليج العربي⁽⁴⁾. وكان أشهر تلك للوجات في العصر الحديث هجرة قبائل العنوب والمعاضيد الذين انتشروا على الساحل الشرقي للخليج العربي اعتباراً من بدايات الربع الأخير للقرن السابع عشر، وأسسوا مشيخات لهم فيها، واستقرت قبيلة المعاضيد، في قطر في الفترة نفسها وبها يتسبب حكام قطر الحاليون من آل ثاني⁽⁵⁾ الذين يعود نسبهم إلى أحد فروع قبيلة الوهيبة وهم آل معضاد من آخر، من قبيلة تميم من العرب الترابية. وقبل خروجهم إلى قطر كانوا يسكنون قرية أشبقر من إقليم الوشم في نجد، في مطلع القرن الثامن عشر الميلادي، الثاني عشر للهجرة، وقد هاجر المعاضيد إلى قطر، وكان قد سبقهم إليها العنوب الذين لم يلبثوا أن غادروها بعد صراعهم مع آل مسلم أبرز القبائل القطرية التي كانت تتبع اسمياً بني خالد وتنفذ لهم الزكاة⁽⁶⁾، ثم خضعت قطر إلى نفوذ الدولة السعودية الأولى⁽⁷⁾، لكن هذا النفوذ انتهى بعد سقوط الدرعية عام 1818 على يد محمد علي باشا⁽⁸⁾ وفي عهد الدولة السعودية الثانية⁽⁹⁾ كان ظهور أسرة ثاني على المسرح السياسي⁽¹⁰⁾ على الرغم من وجود قبائل أكثر عدداً مثل آل بوكارة⁽¹¹⁾.

ولأن آل ثاني لا يعملون قوة بشرية كبيرة مقارنة بالقبائل المقيمة في قطر فقد استعاضوا عن ذلك بتمتية قدراتهم الاقتصادية من خلال التجارة القائمة على عمليات الغوص لجمع اللؤلؤ وتجارة السلاح لاحقاً، فتحقق لهم قدرة مادية جعلت القبائل تثقف حولهم وتساندهم في توسيع رقعة نفوذهم، وعلى الأرجح لم تعد الزبارة تستوعب لنفوذ آل ثاني المستامي ولا لطموحاتهم التجارية مما دفع بهم للاستقرار في الدوحة بزعمارة الشيخ محمد بن ثاني (1788-1879)⁽¹²⁾.

وقد سلمت قبائل قطر بزعمارة آل ثاني بسبب حاجة هذه القبائل إلى من يجمع شملهم وينهي خلافاتهم مع بعضهم البعض، وإلى من يتقدمهم في الدفاع عن أراضيهم وأموالهم وأرواحهم ضد اعتداءات الغزيرين على شبه جزيرة قطر، وكان آل ثاني هم الذين تحقق فيهم هذه المواصفات كونهم من القبائل المتحضرة في منطقة شرق الجزيرة العربية، كما أن آل ثاني راعوا كيانات القبائل الأخرى في شبه جزيرة قطر⁽¹³⁾ رغم عدم كونهم أكبر القبائل القطرية عدداً، إذ ليست العبرة بكمية عدد أفراد القبيلة، وإنما العبرة بما تمتاز به القبيلة من سرعة الحركة والوحدة الداخلية والزعمارة الواعية والشجيرة⁽¹⁴⁾.

وعلى الرغم من توقيعها معاهدة 1868 إلا أن بريطانيا لم تنجح في فرض نفوذها كاملاً على قطر بسبب ظهور الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني وإمساكه برمام الأمور في شبه جزيرة قطر عقب توقيع اتفاقية عام 1868 مع البريطانيين، وقد عمل الشيخ قاسم على الاستفادة من مزايا تلك الاتفاقية والتخلص من مضارها عند أول فرصة سانحة، وقد منحت له تلك الفرصة حين غزا العثمانيون شبه جزيرة قطر عام 1871⁽²⁷⁾.

فقد وجد الشيخ قاسم أن الفرصة مواتية للتخلص من النفوذ البريطاني الذي فرضته معاهدة عام 1868 التي لم يكن يرغب بها، لذلك توجه إلى الإحساء مقر الحملة العثمانية وأعلن خضوعه للدولة العثمانية، ورفع العلم العثماني على قصره بعد عودته إلى الدوحة⁽²⁸⁾. وأرسلت له حامية استقرت في البدع، ثم أعلن العثمانيون عن اعتبار قطر قائممعية عثمانية، وأن الشيخ قاسم بن محمد "قوشي باشا" أي "قائم مقام" اعتباراً من السادس عشر من تموز عام 1871، وبات يتلقى راتباً سنوياً، ويدفع الإيرادات لولي الإحساء العثماني⁽²⁹⁾.

لقد جاء تعيين الشيخ قاسم في منصب القائم مقام لحكم قطر اعترافاً من الدولة العثمانية بسلطة آل ثاني على قطر ذات الكيان السياسي، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لآل ثاني الذين كانوا يتطلعون إلى نيل الاستقلال الكامل، لاسيما وأن البريطانيين كانوا يعترفون أيضاً بموجب معاهدة عام 1868 بسلطة آل ثاني على قطر للمستقلة، وهنا وجد الشيخ قاسم الفرصة سانحة لكي يحقق استقلال شبه جزيرة قطر على طريقته هو، عن طريق الاستفادة من تقرب القوتين المتنافستين إلى قطر، وذلك بعمل توازن في علاقة قطر بين كل من بريطانيا والدولة العثمانية، وفي ظل هذا التوازن بين الدولتين في المنطقة أخذ الشيخ قاسم يعمل على جمع سكان قطر على هدف واحد هو استقلال شبه جزيرة قطر، وإشاعة السلام بينهم وتوحيدهم، أي تحقيق الوحدة الوطنية القطرية ركيزة الاستقلال الكامل المنشود⁽³⁰⁾. ولكن يبدو أن كلا من الدولة العثمانية وبريطانيا لم تقبل بسياسة التوازن بين القوى التي لجأ إليها الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني في تعامله معها، فعلى الرغم من أن بريطانيا سلمت منذ البداية بامتداد السيادة العثمانية إلى بعض أجزاء من شبه جزيرة قطر، إلا أنها لم تلبث أن فطنت إلى أغراض العثمانيين التوسعية في الخليج العربي فصارلت تعارض امتداد النفوذ العثماني إلى قطر⁽³¹⁾.

ثانياً: العلاقات القطرية-العثمانية (1871-1915): على الرغم من اعتراف معاهدة عام 1868 باستقلال شبه جزيرة قطر، إلا أن الشيخ محمد بن ثاني وولي عهده الشيخ قاسم ظلّا متحفظين في العلاقة مع بريطانيا، لما تمثله من قوة احتلال تمس جوهر عقيدتهم الإسلامية، مستغلين موقع بلادهم

وقد اتضح تسليم القبائل القطرية بزعامه آل ثاني، عندما عاد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني (1813-1913)⁽¹⁵⁾ بصحبة والده الشيخ محمد بن ثاني إلى قطر، ضمن التسويات التي تمت في نهاية عام 1868 بين قطر والبحرين وبريطانيا⁽¹⁶⁾. حيث أن بريطانيا لم تكن في غفلة عن تطور الأمور هناك، لاسيما بعدما أرست ما عرف بـ "السلم البحري" في منطقة الخليج العربي من خلال عقد معاهدات الهدنة مع مشيخات الخليج منذ عام 1820 عقب قضائها على قوة القواسم⁽¹⁷⁾ وإنهاء هجماتهم، وعززت هذا السلم بعقد اتفاقية مع آل خليفة في البحرين عام 1861 أقر فيها التزامهم بهذا السلم⁽¹⁸⁾، وفي تلك المعاهدات التزمت الإمارات العربية الخليجية - بعد معركة بريطانيا مع القواسم - بنيل الأعمال العدائية ضد بعضها البعض أو ضد الغير في مياه الخليج العربي وقبول وساطة المقيم العام البريطاني في الخليج العربي في أي نزاع يتعارض مع هذه المعاهدات⁽¹⁹⁾. ثم قامت بالاتصال بالآل ثاني ممثلين بشيخهم محمد بن ثاني، وانتهت معه إلى عقد معاهدة عام 1868 التي جعلت من قطر إمارة مستقلة، ومن أسرة آل ثاني حكماً لقطر⁽²⁰⁾. ويمكن القول إن الظهور السياسي لقطر لربط بظهور آل ثاني وأن تأخر انضمام قطر لمعاهدات السلم البحري قياساً ببقية مشيخات الخليج العربي الأخرى قد جعل لها وضعاً متميزاً أبعدها عن النفوذ المباشر للبريطانيين، مما جعلها أكثر استقلالاً في قراراتها السياسية⁽²¹⁾.

معاهدة 1868 وبداية استقلال قطر: استفاد الشيخ محمد بن ثاني من الظروف المحيطة بقطر، ومن الأحداث التي تعرضت لها منطقة الخليج العربي، فقام بمفاوضة المقيم البريطاني في الخليج العربي الكولونيل "لويس بيللي Lewis Pelly" (1825-1892)⁽²²⁾ باسم القطريين في اجتماع عقد بمدينة الوكرة القطرية⁽²³⁾. ووقع معه في نهاية المفاوضات معاهدة حددت بموجبها الصلاحيات المتعلقة بالأمن البحري، أنشأت بريطانيا بموجبها أول علاقة رسمية على شكل اتفاقية مع الشيخ محمد بن ثاني في الثاني عشر من ديسمبر عام 1868، وكانت بمثابة اعتراف بريطاني بالشيخ محمد بن ثاني كحاكم يمثل قطر⁽²⁴⁾.

أدخلت هذه المعاهدة قطر عضواً في معاهدات السلم البحري، وكانت تقضي في مجملها على ألا يرتكب أهالي قطر أعمالاً عدوانية في البحر، وأعطت شخصيتها الكاملة، واعترفت بعدها بالآل ثاني حكماً لقطر⁽²⁵⁾. وقد تضمنت المعاهدة تعهداً من الشيخ محمد بعدم خرق المعاهدة البحرية، إشماعاً على خمسة بنود، أهمها عودة الشيخ محمد وبقية القبائل القطرية المتحالفة إلى سكن مدينة الدوحة وتعميرها، وعدم القيام بأية أعمال حرة في مياه الخليج العربي ورفع أمر أي نزاع ينشأ بين قطر وأية إمارة خليجية أخرى إلى المقيم العام البريطاني⁽²⁶⁾.

الجغرافي كحد فاصل بين النفوذ البريطاني والنفوذ العثماني في المنطقة، ولكن هذا الحياد القطري لم يستمر طويلاً، فقد فصل الشيخ قاسم الذي أصبح الحاكم الفعلي منذ عام 1871 التحالف مع العثمانيين وقبول الحماية العثمانية على بلاده بين عامي 1871-1915 على التحالف مع بريطانيا معللاً ذلك أن بلاده تتعرض لغزوات معادية من جهة البر من دول الجوار دون أن يحرك الإنكليز ساكناً، فكان لابد من الاستعانة بالعثمانيين لتوفير الحماية لبلاده من ناحية البر⁽³²⁾.

وقد وصلت الحملة العثمانية الأولى إلى قطر في شهر جويلية عام 1871، وذلك تنفيذاً لأهداف والي العراق العثماني مدحت باشا 1822-1879⁽³³⁾ الذي أراد فرض سيادة الدولة العثمانية على الساحل الغربي للخليج العربي، وقام الشيخ قاسم برفع العلم العثماني على قصر الحكم وقصره الخاص في الدوحة، وعلى أثر ذلك أصدرت الحكومة البريطانية احتجاجات فورية واتهامات للدولة العثمانية بأنها تخطط لاحتلال البحرين وساحل عمان المتصالح معها بهدف القضاء على المصالح البريطانية في المنطقة⁽³⁴⁾.

وما لا شك فيه أن الشيخ قاسم، دخل في تحذ مع البريطانيين بقبوله التحالف والحماية العثمانية، واستمر ذلك التحدي منذ عام 1871 حتى وفاته في عام 1913، وكانت أول أزمة تحدث بين الشيخ قاسم وبين البريطانيين حينما هاجمت جماعة من رعاياه من بني هاجر في كانون الأول عام 1874 سفينة تابعة لأحد رعايا بريطانيا أثناء رسوها في ميناء الحور شرقي قطر، ونهبوا منها بعض الأموال والأمتعة والتمور التي كانت تخص بعض التجار الهنود في الدوحة. وعلى أثر ذلك أرسل الملازم البريطاني "فرايزر" إلى الشيخ محمد برسالة يطالبه بلطف التعويضات اللازمة لرعايا بريطانيا من التجار الهنود في الدوحة من جراء تلك الأعمال التي قام بها بعض رعاياه⁽³⁵⁾، وقدرت تلك التعويضات بنحو عشرة آلاف روبية هندية⁽³⁶⁾.

استغل الشيخ قاسم فرصة تعيينه من قبل الدولة العثمانية قائممقاماً لقطر بين عامي 1875-1876، ليحاول التخلص من نفوذ التجار الهنود من رعايا بريطانيا الذين يسيطرون على التجارة في البدع، وسعى للرفع العثمانيين لممارسة سيادتهم عليهم بحجة سعيه للحد من النفوذ البريطاني هناك، ونجح في جعل والي العثماني في منطقة الهفوف يستدعي تاجرين هنديين للمسائلة، وكان السبب وراء تصرفه هذا هلفان⁽³⁷⁾:

الأول: أن يوجه الإهانة إلى المقيم البريطاني الذي يكن له الكراهية، كما يكنها جميع البريطانيين.

الثاني: أن يحقق مشروعه بوضع تجارة الدوحة في يده.

وقد احتجت بريطانيا على استدعاء التاجر الهنديين فأفوج العثمانيون عنهما لعدم رغبتهم في إثارة بريطانيا، وللمقابل قدرت بريطانيا هذا الموقف وامتنعت عن مهاجمة البدع حتى لا تثير العثمانيين، وفي عام

1881 استمرت ادعاءات بريطانيا حول تعرض التجار الهنود للمعاملة السيئة في قطر، وعدم اتخاذ العثمانيين أي موقف يحول دون ذلك، وزعم المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل "إدوارد تشارلس روس" Edward Charles Ross (1836-1912)⁽³⁸⁾ في تقريره لحكومة الهند في الثاني عشر من نوفمبر عام 1881 أن الشيخ قاسم امتدّى عليهم على الرغم من أنهم لم يرتكبوا أية مخالفة، ولمح إلى إعطاء نصرفه هذا طابعاً تعسفياً دينياً بقوله: "إن التجار الهنود سيبين من طائفة اجتماعية معينة تمتنع عن أكل اللحم...، إلا أنني أشك بأنه أيضاً - إلى بعض المدى - متأثر بشعور آخر غير مجرد الجشع"⁽³⁹⁾.

وحقيقة الأمر أن الشيخ قاسم سعى من خلال الضغط على التجار الهنود إلى تحقيق غرضين هما: استعادة سيطرة قطر على مواردها من اللؤلؤ، وأن يعد تدخل بريطانيا في شؤونه عن طريق رعاياها من الهنود⁽⁴⁰⁾، وفي سبيل تحقيق ما كان يريده الشيخ قاسم ادعى بأنه "لم يوفر هؤلاء، الهنود، ما توفر لهم للمناطق المجاورة من تسهيلات لمزاولة تجارتهم" واحتج بأنه عاجز عن حماية الهنود من السكان لعدم توفر الأسلحة لديه، وهذا ما لم تصدقه بريطانيا، لذلك انتهت لتحميله مسؤولية ما يحدث لهم، وزادت بأن هدده بأن عليه دفع التعويضات إذا لم يجمعهم، متجاهلة الوجود العثماني رغبة منها في عدم الاصطدام بهم⁽⁴¹⁾.

لكن الشيخ قاسم عبر في رسالته التي أرسلها للمقيم البريطاني الكولونيل روس في 30 جانفي 1882 رداً على الإنذار الموجه له بأنه "لا يرغب في وجودهم في بلده لأنهم يتدخلون في تجارة شعبه" وهذا ما أثار الكولونيل روس الذي قال في تقريره إلى حكومة الهند: "كنت على علم بأن اعتراضه ضد البائيان ناشئ عن مصالح شخصية فهو يتاجر باللؤلؤ ويغرب بنوع من الاحتكار المحلي... وهو أمر لا يقل كثيراً عن تحد للحكومة التي هم رعاياها"⁽⁴²⁾. ولابد هنا من الإشارة إلى أن الكولونيل روس ربط في تقريره السابق بين استنواء الشيخ قاسم ضد بريطانيا، وما وصله عن خروج الأوربيين من مصر عام 1882، فقد ذكر روس ما نصه: "ويظهر بأنه - يقصد الشيخ قاسم - كان متأثراً ومشجعاً من قبل مستشاري السوء الذين أبلغوه أن الأوربيين قد أخرجوا من مصر"⁽⁴³⁾.

ويمكن القول أن معلومات ربما وصلت للشيخ قاسم عن ثورة أحمد عرابي ضد النفوذ البريطاني في مصر شجعت على عدم تقبله للضغوط البريطانية لإعادة التجار الهنود الذين تم طردهم من البدع، ورفضه دفع التعويضات لهم، إذ ألمح الشيخ قاسم في مقابلة بينه وبين موفد من قبل بريطانيا يدعى أغا محمد رحيم، والوكيل البريطاني، إلى أنه إذا استمر الضغط عليه، فإنه سيتعقب الهنود ليس في بلاده فحسب، بل حتى في البحرين، عندها علق عليه الوكيل بقوله: "لقد حلمت بأنك أصبحت عرابي باشا الثاني"؛ فرد

عليه الشيخ: "إنني عرابين اثنين"⁽⁴⁴⁾. ومن ذلك نتبين أن الشيخ قاسم كان متابعاً لما يجري من أحداث في محيطه العربي والدولي، وكانت لديه القوة والجرأة في مواجهة المطالب البريطانية التي تتناقض مع مصلحة قطر، وقد لمس روس هذا الأمر وأشار إليه في معظم تقاريره عن العناد الذي يديه، وزاد على ذلك بأن استثناءه في التعامل عن غيره، فقد قام روس بزيارة الشيخ قاسم في قصره معللاً ذلك بالقول: "لقد كان من عادة شيخ المدن أن يزوروا المقيم وهو على ظهر السفينة ولكني متأكد أن طبيعة الشيخ قاسم للشجونة بالشك سوف لا تسمح بمجيئه إلى ظهر السفينة"⁽⁴⁵⁾. ولما رأت الحكومة البريطانية أن سكونها على تصرفات الشيخ قاسم قد يضعف موقفها، قررت تغريم القطريين، وقدرت خسائر الهود نتيجة إخراجهم من منطقة العديد بخمسين ألف روبية، ثم خفضت الغرامة إلى 6400 روبية⁽⁴⁶⁾ بسبب العناد الذي أبداه الشيخ قاسم في مواجهتهم، وكان واضحاً أن الرقم الأول مبالغ فيه جداً، واضطرت قطر لدفع الغرامة للخفظة⁽⁴⁷⁾.

لقد أدى وجود العثمانيين في الدوحة منذ عام 1871 إلى إطلاق يد آل ثاني في مزاوله السلطة وإدارة شؤون قطر، ومن ثم قامت سياسة الشيخ قاسم في المدة بين عامي 1871-1893 على التحالف مع العثمانيين، ولكن تلك السياسة تحولت من عام 1893 إلى 1913 في اتجاه التحالف والاعتماد على بريطانيا، وكان السبب المباشر لهذا التحول هو محاولة العثمانيين تقوية قبضتهم على قطر من خلال مشروع عاكف بك متصرف الإحصاء في إقامة إدارة عثمانية مباشرة في قطر وإنشاء إدارة للعوائد الكمبركية، ولا شك أن كل ذلك يضعف من الوحدة الوطنية القطرية ذات الكيان السياسي الذي يرعاه الشيخ قاسم، والذي اعتبر مشروع عاكف بك تدخلاً مباشراً في سلطانه، وحداً من الاستقلال الذي تمتعت به قطر منذ عام 1868، وبالتالي تعود قطر إلى عهد ما قبل الوحدة الوطنية، ولعل هذا يفسر لنا بحث الشيخ قاسم عن حليف آخر للمحافظة على الوحدة الوطنية القطرية⁽⁴⁸⁾.

ويبدو أن الشيخ قاسم قبل التعاون مع العثمانيين بحكم أنهم القوة البرية الإسلامية التي تعاون معها من قبله آل الصباح⁽⁴⁹⁾ بالكويت، وأنه قبل بالوجود العثماني من أجل مناوأة سيطرة بريطانيا البحرية في الخليج العربي، ويدل على ذلك التحركات المحمومة للمقيم العام البريطاني ومساعدته في الخليج العربي عقب نزول قوات العثمانيين ورفع علمهم في قطر، وقد استطاع الشيخ قاسم تهدئة ثورة البريطانيين دون أن يستجلب عداءهم، فعلى الرغم من التبعية الاسمية للعثمانيين وللبيل الإسلامي للقطريين وحرصهم على خلافة المسلمين إلا أن محاولة العثمانيين تشديد قبضتهم على قطر ما بين عامي 1889-1892 وسعيهم قبل ذلك لإقامة دائرة لتحصيل الكمارك عام 1887 وإدارة عثمانية مباشرة عام 1889 دون إحداث أي

تغيير يؤمن تحصين أطراف قطر في وجه المطامع الأجنبية، أو القضاء على الفساد الإداري الحكومي، أو بقليل من قيمة الزكاة التي يدفعونها للعثمانيين، جعل الشيخ قاسم يرفض الهيمنة العثمانية⁽⁵⁰⁾.

لقد ترتب على عدم فهم العثمانيين للترعة الاستقلالية القطرية أن خسروا موقعهم فيها وساءت العلاقة بين الطرفين وبلغت حد الاشتباك المسلح في معركة الوجبة في السلاس والعشرين من مارس عام 1893 التي كانت نموذجاً للتكبيك الحربي الذي طلما لجأ إليه آل ثاني كلما ضاقت بهم السبل، والذي يعتمد على البعد عن المدن واللجوء إلى حيث الصحراء التي تفقد فيها الجيوش النظامية فاعليتها وتنجح القوات غير النظامية المعتمدة على حرب العصابات، حيث خرج القطريون بانتصار كبير أكد المكانة والقوة التي وصلت إليها قطر⁽⁵¹⁾.

لقد تركت معركة الوجبة آثاراً خطيرة على السياسة العثمانية في منطقة الخليج العربي في وقت أحوج ما تكون فيه لدعمهم في مواجهة الأطماع البريطانية، لاسيما بعد أن قدم الشيخ قاسم استقالته من القائمقامية عام 1893 حتى لا يتلقى الأوامر من العثمانيين⁽⁵²⁾. لذلك لجأت الدولة العثمانية إلى تغيير سياستها أمام إصرار الشيخ قاسم على سيادته، وتجاوبت مع شكواه إلى السلطان عبد الحميد الثاني 1842-1918⁽⁵³⁾ ضد الوالي العثماني في البصرة محمد حافظ باشا، الذي حملة مسؤولية نزدي الأوضاع في الدوحة، فقام السلطان بعزل واليه في محاولة منه لتحسين العلاقة مع آل ثاني، ورفض وساطة بريطانيا بينه وبين الشيخ قاسم حتى لا يدع لها مجالاً للتدخل، وبدل أن يعاقبه "كوفى بإعادة رتبة قائممقام إليه ومنحه وسلاً عثمانياً"⁽⁵⁴⁾ ونصح مقربون من السلطان عبد الحميد الثاني بعدم استخدام القوة في السيطرة على قطر⁽⁵⁵⁾.

لم تُجِد السياسة العثمانية الاسترضائية مع قطر في وقف تدهور العلاقة بين الطرفين، فقد انتهى احترام السلطة العثمانية التي كانت تمارس بشكل غير منتظم في قطر بين سكان شبه الجزيرة بعد معركة الوجبة عام 1893، وفي عام 1894 قتل ممثل العثمانيين في الدوحة، وفي عام 1898 حدثت فتنة في المكان نفسه، ولقي فيها عدد من العثمانيين مصرعهم، وحتى لا يحدث لقاء بين الشيخ قاسم والعثمانيين بعد أن قدم استقالته أوكل إلى أخيه أحمد التعامل مع العثمانيين في البدع⁽⁵⁶⁾.

لم يكن الشيخ قاسم ليقبل بوجود العثمانيين في الدوحة على حساب الوحدة الوطنية في قطر، ولذلك رأبنا يقبل من العثمانيين منصب قائممقام لحكم قطر عام 1876 في الوقت الذي بدأت فيه الدولة العثمانية تروج لفكرة الجامعة الإسلامية⁽⁵⁷⁾، ولم يجد الشيخ قاسم غضاضة في أن يقبل هذا المنصب في هذا الإطار الإسلامي الذي وجد له صدى كبير بين الزعماء العرب والمسلمين، وطالما لم يتدخل

العثمانيون في زعامته الداخلية وركيزة الوحدة الوطنية⁽⁵⁸⁾. إلا أن الشيخ قاسم كان على استعداد لإغراق موقف العداء من العثمانيين إذا شعر بمؤامرات يحكونها ضد وحدة قطر الوطنية، ومن ثم نجد له مواقف وطنية أمام محاولات العثمانيين إحكام قبضتهم على قطر خلال أعوام 1889-1891، لاسيما حين أصرت الدولة العثمانية على إقامة إدارة عثمانية مباشرة في قطر، وفرض التنظيمات التي رأت السلطات العثمانية تنفيذها بسبب وقف الإمدادات المالية غير المحسوبة التي كان يحصل عليها الشيخ قاسم من خلال فرض الضرائب⁽⁵⁹⁾، ومحاولة الوالي العثماني في البصرة إحكام السيطرة العثمانية على قطر بتعيين مساعد لقائم مقام قطر الشيخ قاسم دون موافقة الأخير، وتعيين مديري للزبارة، والعديد وتجهيز قوة عسكرية قوامها أربعمائة جندي لتقوية الحماية العثمانية في قطر⁽⁶⁰⁾.

ولم يكن الشيخ قاسم ليقبل تلك الإجراءات التي تنقص من سلطته وتحدد الوحدة الوطنية القطرية، ولذلك حدث الصدام بين قطر والعثمانيين، وتطورت الأمور بين الشيخ قاسم وبين العثمانيين إلى الحرب بعد أن أبقر من مؤامرات العثمانيين وخيانتهم له عام 1892، وجعل من إنشاء دار للعوائد الكمركية في مدينة الدوحة سبباً رئيسياً للحجر بعده متذرعاً بأن الضرائب على التجارة والسفن الوطنية ودخل الدواير سيترتب عليها هجرة السكان بمجرد تطبيق هذا الإجراء، كما علل الشيخ قاسم عدم موافقته على تعيين مساعد له بأنه سيتدخل في الشؤون القطرية الخاصة دون مراعاة للروح البدوية والنظام القبلي السائد في التعامل بين الشعب القطري⁽⁶¹⁾. ونتيجة للسياسة العثمانية تجاه الوحدة الوطنية في قطر، قد بدأت سياسة التقارب بين قطر والبريطانيين، وذلك للأسباب التالية:

- 1- عجز العثمانيين عن التعاون مع الشيخ قاسم من أجل المحافظة على استقلال قطر ووحدةها الوطنية.
- 2- الاعتناء المستمر للمأمورين والمديريين الذين كانت تعيهم السلطات العثمانية المسؤولة للعمل في قطر على رعاياهم إلى جانب وقوع منازعات كثيرة بين العسكريين من رجال الحماية العثمانية والقبائل البدوية المضاربة على حدود قطر، والتي كانت تدلن للشيخ قاسم بالخلاء في إطار الوحدة الوطنية القطرية⁽⁶²⁾.
- 3- ظهور ضعف الدولة العثمانية بعد هزيمتها أمام الشيخ قاسم، تلك الهزيمة التي أدت بالتالي إلى القضاء على مركز الدولة في أعين العشائر البدوية، لذا فقد أعلن الباب العالي أن ما فعله والي البصرة كان دون علم منه، فأنهت الدولة العثمانية إلى التفاوض مع الشيخ قاسم⁽⁶³⁾.

لكن أخطر نتائج الصدام بين قطر والعثمانيين كان إدراك الشيخ قاسم لخطر الوجود العثماني، وأنه لا بد من عمل توازن في العلاقة مع الأتراك بتحسين علاقته بالبريطانيين، ورفض التعاون مع العثمانيين على النحو الذي كان قبل معركة الوجبة، ففي عام 1897 رفض الشيخ قاسم بإسم قطر للمساهمة في الحرب

الدائرة بين الدولة العثمانية واليونان، إلا إن العثمانيون ظلوا يعترفون بأن ثاني كرماء لقطر الموحدة حتى بعد اعتزال الشيخ قاسم منصب القائم مقام بعد معاركهم معهم إلى أن حلوا عنها أثناء الحرب العالمية الأولى، وعهدوا إلى شقيقه أحمد بمنصب مساعد القائم مقام مع استشارة الشيخ قاسم في الأمور كافة⁽⁶⁴⁾. ثالثاً: العلاقات القطرية - البريطانية 1915-1949: شهدت العلاقات القطرية - البريطانية الكثير من الأزمات طيلة حياة الشيخ قاسم، وذلك بسبب الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية البريطانية عليه، إلا أن هذه العلاقات شهدت انفراجاً كبيراً وتحسناً ملحوظاً بين الطرفين منذ العام 1913، ويعود ذلك لسببين⁽⁶⁵⁾:

الأول: أنه في هذا العام وقعت اتفاقية بين بريطانيا والدولة العثمانية لتحديد نفوذها في شرق الجزيرة العربية، وقد تخلت الحكومة العثمانية بموجب هذه الاتفاقية عن سيادتها على مشيخة أو إمارة قطر، ويرجع هذا التنازل العثماني إلى الظروف السيئة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية نتيجة حربها مع إيطاليا، والتي أدت إلى هزيمتها على يد الإيطاليين في طرابلس الغرب (ليبيا) عام 1911، فضلاً عن انشغالها في حرب البلقان التي نشبت حينذاك ضد الوجود العثماني، فزاد على ذلك سقوط إقليم الإحساء بيد أمير الدولة السعودية الثالثة عبد العزيز بن سعود (1876-1953)⁽⁶⁶⁾ في ماي من عام 1913، وطرد الحماية العثمانية من الإقليم.

الثاني: أنه في هذا العام فقدت الدولة العثمانية صديقها وحليفها في المنطقة وهو الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني حاكم قطر الذي وافده لأجل في السابع عشر من جويلية عام (1913)، والذي خلقه في الحكم ابنه الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني (1871-1957)⁽⁶⁷⁾، الذي وثق علاقات بلاده منذ اليوم الأول مع بريطانيا وقبل التعاون معها في المجالات كافة⁽⁶⁸⁾.

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى في سبتمبر عام 1914 انضمت الدولة العثمانية في الحرب إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا وحلفائها، ونظراً للعلاقات غير الحسنة بين شعوب منطقة شبه الجزيرة العربية والدولة العثمانية، فقد استطاعت بريطانيا كسب ود معظم زعماء المنطقة في الوقوف إلى جانبها في الحرب ضد الدولة العثمانية، وكان الشيخ عبد الله ضمن زعماء شبه الجزيرة والخليج العربي الذين انضموا إلى جانب بريطانيا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكان الدافع لذلك أن تحقق لهم بريطانيا كما وعدت الاستقلال والحرية، ولكن الذي حدث هو العكس في نهاية الحرب، فقد أحكمت بريطانيا سيطرتها على المنطقة وأصبحت وحدها في الساحة دون منافس⁽⁶⁹⁾.

وعلى الرغم من اغتيال الشيخ عبد الله إلى بريطانيا في الحرب إلا أنه كان يقدم للحماية العثمانية في البلاد المساعدات المالية والغذائية بعد أن انقطعت الإمدادات عنها من الحكومة العثمانية بسبب الحصار البحري الذي فرضته القوات البحرية البريطانية على مياه الخليج العربي لمنع وصول تلك الإمدادات إلى القوات العثمانية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية⁽⁷⁰⁾، وكان انسحاب العثمانيين من قطر فرصة لبريطانيا لضم آخر إمارة من إمارات الخليج العربي إلى مستعمراتها واخضاعها للحماية البريطانية⁽⁷¹⁾.

في عام 1913 وقعت بريطانيا اتفاقية مع الدولة العثمانية، تنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن حقوقها في قطر، ومنذ ذلك الحين بدأت بريطانيا سعيها في التوصل إلى توقيع معاهدة حماية مع حاكم قطر الشيخ قاسم الذي كان الحاكم الشرعي حينذاك، والذي رفض الخضوع لحماية دولة لا ترتبط معه بعقيدة أو صلة جنس، ولكنه توفي في العام نفسه، وخلفه في الحكم ابنه الشيخ عبد الله الذي قبل الحماية البريطانية، وقد لعبت الظروف دوراً هاماً لصالح بريطانيا، فقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى هزيمة الدولة العثمانية على يد بريطانيا وحلفائها، وكان من نتيجتها إرغام الدولة العثمانية للتخلي عن جميع المناطق الخاضعة لنفوذها خارج الأنضول، وقد كانت قطر من ضمن المناطق التي انسحبت منها القوات لعثمانية عام 1915 إذ خضعت للحماية البريطانية⁽⁷²⁾.

تمخضت الجهود والضغط البريطانية عن توقيع معاهدة الحماية البريطانية لقطر في الثالث من نوفمبر عام 1916 في الدوحة بين شيخ قطر الشيخ عبد الله، والمقيم البريطاني في الخليج السير بيرسي كوكس Percy Zachariah Cox (1864-1937)⁽⁷³⁾، ولعل من أهم الأسباب التي دفعت بريطانيا للتدخل بتوقيع معاهدة الحماية على قطر هو رغبتها بتكثيف وجودها في الخليج العربي، للمحافظة على مصالحها في هذه المنطقة الهامة، لاسيما بعد تخلي الدولة العثمانية عن نفوذها في قطر، وازدياد القرصنة البحرية على الساحل القطري، وظهور شركات النفط الأمريكية التي كانت قد بدأت محاولاتها لاكتشاف النفط في المنطقة بعد أن عثر عليه في مسجد سليمان في إوان عام (1908)⁽⁷⁴⁾. وتضمنت معاهدة الحماية البريطانية لقطر إحدى عشرة مادة⁽⁷⁵⁾، وقد تعهد الشيخ عبد الله بموجب المادة الأولى من المعاهدة أن يتعاون مع بريطانيا في القضاء على تجارة الرقيق، والقرصنة البحرية والحفاظ على السلم البحري بصورة عامة أسوة بشيوخ إمارات الساحل للتصالح (أو ظي ودي والشارقة والجزيرة وعجمان ورأس الخيمة وأم القيوين والبحرين والكويت)، كما تعهد الشيخ بموجب المادة الثالثة، بعدم استيراد الأسلحة أو بيعها في أراضيه، على أن تقوم الحكومة البريطانية بتزويده بمخمسةمئة قطعة سلاح مع الذخيرة سنوياً للاستعمال الشخصي وتسليح أتباعه، كما تعهد بعدم إقامة أية

علاقات مع دولة أخرى أو التنازل عن أي جزء من أراضيه لأي دولة إلا بموافقة الحكومة البريطانية، وعدم منح أية امتيازات لصيد اللؤلؤ أو أي احتكارات أخرى بدون موافقة الحكومة البريطانية⁽⁷⁶⁾.

وقد تحفظ الشيخ عبد الله، على المواد 7، 8، 9 من المعاهدة، حيث نصت للمادة السابعة على السماح لرعايا بريطانيا (الهنود) بدخول البلاد لمزاولة النشاط التجاري، واعترض الشيخ على ذلك بدعوى أن دخولهم سيؤدي إلى منافسة الأهالي في قوت يومهم ونشاطهم التجاري، أما المادة الثامنة، فقد كانت تنص على تعيين معتمد بريطاني في البلاد في حين كان يرى الشيخ أن البلاد ليست في حاجة لمثل هذا المسؤول في هذه الفترة، ووعده بالنظر في ذلك مستقبلاً، وربما خشى الشيخ من تدخل المعتمد في الشؤون الداخلية والتي تدخل ضمن اختصاصه، فيما نصت المادة التاسعة التي اعترض عليها الشيخ أيضاً على الدعوة إلى إنشاء مكاتب للبريد والبرق واللاسلكي، وكان الشيخ يرى أن البلاد ليست في حاجة لمثل هذه الخدمات في الوقت الحاضر ولكنه وعد بدراستها والنظر فيها مستقبلاً⁽⁷⁷⁾.

وقد قبلت حكومة الهند البريطانية تحفظات شيخ قطر، ولاسيما أنه يعترف بها ولكنه لا يجيد تنفيذها في الوقت الراهن، على حد تعبير المقيم البريطاني في الخليج لعري، على أن يتم التفويض معه بشأنها لاحقاً⁽⁷⁸⁾. ومن جانب آخر تعهدت بريطانيا بموجب المواد 2، 10، 11 بحماية قطر من جهة البحر، وبعدم السماح لأية جهة خارجية للتدخل في الشؤون الداخلية في البلاد، كما تعهدت بمنح شيخ قطر من المساعدات ما يمتنع لشيخ الساحل للتصالح ورعايلهم وسفنتهم، وبحماية البلاد ضد أي عدوان تتعرض له ما لم يكن نتيجة استفزاز أو هجوم مسلح من قبل الشيخ أو رعايله على الآخرين⁽⁷⁹⁾.

ومع أن المعاهدة وقعت بالأحرف الأولى بين شيخ قطر والمقيم البريطاني في الخليج العربي في الثالث من نوفمبر عام 1916م إلا إن التصديق النهائي عليها قد تم في عام 1918م من قبل وزارة حكومة الهند البريطانية، بعد مراجعتها والاطلاع على الترجمة الإنكليزية والعربية لها وتم إرسالها إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي السير (بيرسي كوكس) وإلى الشيخ عبد الله حاكم قطر، الذي صدّق عليها في الثالث والعشرين من مارس عام 1918م، وما أن وضعت الحرب العالمية أوزارها عام 1918م، حتى منحت الحكومة البريطانية شيخ قطر لقب (السير) وبذلك تميز عن شيوخ الساحل العماني للتصالح نتيجة لما كان له من دور في الحرب لصالح بريطانيا، وقيامه بتنفيذ مطالب بريطانيا في إخراج العثمانيين من قطر عام 1915⁽⁸⁰⁾.

وعلى الرغم من خضوع قطر للحماية البريطانية، إلا إنها احتفظت بشخصيتها المئوية، واحتفظ شيخها باستقلاله، على الأقل فيما يتعلق بإدارة حكومته، حيث أن بريطانيا اكتفت بالإشراف على العلاقات الخارجية للإمارة، وتعيين مستشار بريطاني لمعاونة الحاكم وقدم النصح والإرشاد له، وتقوية العلاقات بين قطر

وبريطانيا⁽⁸¹⁾. ولا شك في أن قطر استفادت من المعاهدة بحصولها على تعهد من بريطانيا بالحفاظ على كيانها ضد أي عدوان يستهدفها سواء من جهة البحر أو من جهة البر، وكانت السياسة البريطانية تقتصر فيما سبق على الالتزام بمواجهة الاعتداءات البحرية فقط⁽⁸²⁾.

لقد نتج عن ظهور سلاح الجو البريطاني إلى الوجود في عام 1918 أن أنشأت له الحكومة البريطانية وزارة خاصة أنيط لها مهام الدفاع عن القواعد البريطانية في المنطقة العربية وعن حقول النفط والمصالح البريطانية في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، وبدأت وزارة الطيران الملكي البريطاني في عام 1929 اتصالاً مع زعماء الخليج العربي في محاولة منها لإقناعهم بالموافقة على إنشاء مطارات لاستقبال وتسهيل مهمات سلاح الجو البريطاني، غير أن تلك المحاولات البريطانية واجهت في بداية الأمر معارضة شديدة من زعماء المنطقة وبالتالي من جانب شيخ قطر، ولكن رغم ذلك فقد استطاع البريطانيون عن طريق الترغيب والإرغام اتفاقية مع شيخ الشارقة الشيخ سلطان بن صقر القاسمي (1885-1950)⁽⁸³⁾ في الثاني والعشرين من جويلية عام 1932م وافق الشيخ بمقتضاها على إقامة مطار في الشارقة لتسهيل مهمة هبوط الطائرات البريطانية، وفي السادس من حزيران عام 1938م وقعت اتفاقية مماثلة مع شيخ دبي، وتعهدهما ببقاء شيوخ الساحل المهادن بما فيهم شيخ قطر، وتعهدهما جميعهم لبريطانيا بتسهيل مهمات الاتصالات الجوية عبر أراضيهم، على أن تلتزم بريطانيا بحمايتهم وتقديم المساعدات المالية لهم⁽⁸⁴⁾.

استمرت المفاوضات بين الحكومة البريطانية والشيخ عبد الله بشأن بناء مطار لحيوط الطائرات البريطانية في الدوحة عامين كاملين (1931 - 1933)، فقد تلقى الشيخ عبد الله حاكم قطر في الثالث والعشرين من جويلية عام 1931 رسالة من الوكيل السياسي البريطاني في البحرين السيد باليوز Ballios يبلغه فيها بأنه سيقوم بزيارة إلى الدوحة يوم الثامن والعشرين من جويلية عام (1931) لبحث إنشاء مطار لحيوط الطائرات البريطانية في الدوحة، ووصل المسؤول البريطاني إلى الدوحة حسب ما هو مقرر، ولكن مباحثاته بشأن المطار مع الشيخ عبد الله لم تحقق الهدف الذي جاء من أجله، وذلك بسبب رفض شيخ قطر لمطالب بريطانيا بإنشاء مطار على أرضه⁽⁸⁵⁾.

فقد خشي الشيخ عبد الله أن يؤدي إنشاء هذا المطار إلى السيطرة على البلاد وانزعاج بعض مسؤولياته كحاكم شرعي للبلاد، وإزاء رفض الشيخ إقامة مطار في الدوحة، طلبت بريطانيا منه الموافقة على إنشاء مطار في منطقة الريان الواقعة على بعد نحو ثمانية كيلو مترات عن الدوحة، واعتباراً من الأول من أكتوبر عام 1932 شرعت طائرات سلاح الجو البريطاني بالطيران المنتظم عبر قطر⁽⁸⁶⁾ فلم يجد الشيخ عبد الله بداً من الاستجابة للمطالب البريطانية، ولكنه لم يحكم ما في نفسه إزاء هذا التهديد الذي يتنافى مع الحقوق الدولية، حيث قام

بإرسال رسالة جوية إلى المقيم البريطاني في بوشهر جاء فيها: "لا شك أن هناك سوء فهم من الجانب البريطاني، وأنا على استعداد لتقديم التسهيلات المطلوبة الخاصة بحبوط الطائرات البريطانية، ولكننا نطالب بريطانيا بمقابل إنشاء المطار أن تلتزم بالدفاع عن البلاد ضد من تسول له نفسه من القبال المساس بأمنها أو بالتعدي على الطائرات عند هبوطها"، وانتقد في الوقت نفسه ما تضمنته رسالة المقيم من تحديد له شخصياً، وتساءل: "متى كنا أعداء لدولة بريطانيا العظمى؟ ولكن إذا قلنا إننا أحمر في بلادنا وطلبنا من الدولة أن تنفق بما يوفق مصلحة الطرفين ونسكتا بحقنا في ذلك هل هذا يعبر عنه بإظهار عداوة؟! ولا أخالكم تجهلون مبدأ الإحياء والمساواة وحرية المالك التي من أكبر أنصافها دولة بريطانيا الفخمة، فإذا نحن حفظنا حقاً لنا نفقده عموم المالك وتؤيده جميع الشعوب نكون مسؤولين؟! "⁽⁸⁷⁾ وبعد أن تعهدت بريطانيا بتجديد معاهدة الحماية الموقعة بين الطرفين عام 1916 في عام 1935 وتضمينها نصاً بحماية الشيخ والبلاد براً وبحراً، تم إزالة سوء الفهم بين الجانبين واتفقا على إنشاء مطار للدوحة، وهبطت أول طائرة بريطانية على أرض المطار في التاسع من ماي عام 1934، وكان على متنها عدد من خبراء البترول ووكيل المعتمد السياسي البريطاني في البحرين وطقم الطائرة⁽⁸⁸⁾.

ووفقاً لنص المادة الثالثة من معاهدة الحماية لعام 1916 والقاضي بأن تقوم بريطانيا بتزويد شيخ قطر بـ 500 بندقية و 5000 من الذخيرة سنوياً للاستعمال الشخصي وتسليم أتباعه من الحرس، على أن يتعهد الشيخ بمنع استيراد الأسلحة وبيعها وتمنع رعاياه من التجارة بها، فقد تقدم شيخ قطر بطلب إلى الحكومة البريطانية في الثالث والعشرين من جويلية عام 1925م طالباً تزويده بالأسلحة لاستخدامها في الدفاع عن بلاده من جهة البر، غير أن حكومة البريطانية رفضت. لقد كان رفض بريطانيا تزويد الشيخ عبد الله بالأسلحة من الأسباب التي أدت إلى توتر في العلاقات بين الجانبين، حيث رفض الشيخ استقبال مندوب شركة النفط البريطانية - الفارسية في العاشر من جانفي عام 1926م، كما رفض السماح بدخول رعايا بريطانيا متعللاً بعدم استتباب الأمن لعدم وجود الأسلحة لدى أتباعه ولكنه اضطر بعد بضع سنوات - في أكتوبر من عام 1938م - إلى الاتصال بالجانب البريطاني طالباً تزويده ببعض السيارات للصفحة والأسلحة للدفاع عن بلاده، ولكن الجانب البريطاني رفض طلب الشيخ للمرة الثانية، فقد رد المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي على طلب الشيخ قائلاً: "إن المصفحات الثقيلة ليست صالحة للعمل في بلاده، كما أنه ليس هناك ضرورة لتزويده بالأسلحة طالما تعهدت له بريطانيا بالحماية"⁽⁸⁹⁾. على إثر هذا الموقف البريطاني رد الشيخ عبد الله برفضه طلباً بريطانياً لتعيين معتمد بريطاني في قطر⁽⁹⁰⁾. وكانت بريطانيا تمتنع في كل مرة أن امتلاك الشيخ للأسلحة ليس ضرورياً ما دامت بريطانيا قد تعهدت له بحمايته وحماية بلاده، بينما كان الشيخ يرى أن المادة الثالثة من معاهدة

1916م، قد أعطته هذا الحق وأن على بريطانيا تنفيذ ما وعدت به، وقد أصر الشيخ عبد الله على موقفه بشأن حصوله على السلاح عند تجديد معاهدة الحماية عام 1935م⁽⁹¹⁾.

أرادت بريطانيا لزعماء منطقة الخليج العربي تنفيذ ما تراه بخدمة المصالح البريطانية، وفيما يتعلق بقطر فإن معاهدة الحماية التي وقعت في عام 1916 مع قطر لم تكن شاملة لحماية البلاد، حيث كانت تقتصر على حماية قطر من جهة البحر، ونظراً لتزايد تخوف شيخ قطر من عدوان بري على بلاده، فقد بعث برسالة إلى الحكومة البريطانية في الأول من شهر ماي عام 1935 يطلب تجديد الحماية البريطانية لقطر، على أن تشمل للمعاهدة الجديدة الحماية الشاملة على البلاد براً وبحراً، وفي الحادي عشر من الشهر نفسه تسلم الشيخ عبد الله رسالة جوائية من المقيم البريطاني وبإيعاز من حكومته يقول فيها: "إن الحكومة البريطانية على استعداد لتلبية مطالبكم بشرط أن تجددوا اتفاقية امتياز النفط للشركة البريطانية- الفارسية، وأن تكون الحماية ضد أية هجمات خطيرة تعرض لها قطر من جهة البر، وأن تكون الوسائل في ذلك باستخدام القوة الجوية الملكية، على أن يتم توفير كل التسهيلات اللازمة لسلاح الجو في البلاد، من ذلك استخدام الشغرف اللاسلكي وأماكن للهبوط ومخازن للبتروول والحاجيات الأخرى، وأن يكون من حق سلاح الجو الملكي زيارة قطر عندما تقتضي الحاجة لذلك"⁽⁹²⁾.

يتضح لنا مما تقدم، أن بريطانيا استغلت حاجة شيخ قطر للحماية الفعلية فقامت بفرض شروطها، لاسيما بعد أن علمت أن هناك محاولات بحري من قبل شركات النفط الأمريكية لإقناع حاكم قطر بمنحها حق الامتياز في استخراج النفط من أراضيها مع بعض الامتيازات التي تفوق ما حصل عليها من قبل الشركات البريطانية النفطية، كما أنها أرادت تطبيق البنود 7، 8، 9 من معاهدة الحماية لعام 1916م التي كان الشيخ عبد الله متحفظاً عليها وخاصة بتعيين معتمد بريطاني في البلاد، وإقامة دائرة للبريد ومنشآت للبرق واللاسلكي، والسماح لرعايا بريطانيا من الهنود وغيرهم الدخول إلى قطر لمزاولة النشاط التجاري والأعمال الأخرى في البلاد⁽⁹³⁾. وقد اضطر شيخ قطر إلى قبول الشروط البريطانية والعهد بالالتزام بنصوص معاهدة 1916م وبالمعاهدة الجديدة لعام 1935م هو وورثته من بعده، وعلى هذا الأساس وقع الشيخ عبد الله حاكم قطر مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج على تجديد معاهدة الحماية في الرابع والعشرين من ماي عام 1935م، وتوقيع هذه الاتفاقية أصبحت مسؤولية بريطانيا أكبر، حيث أصبحت الحماية شاملة على قطر ضد أي اعتداء بري أو بحري أو جوي، وقد تعهدت بريطانيا التي اعترفت بالشيخ حمد بن عبد الله آل ثاني 1896-1948⁽⁹⁴⁾ ولياً للعهد عام 1935م بالوقوف إلى جانب الشيخ عبد الله وولي عهده ضد أية متاعب قد تحدث لهما، سواء من الداخل أو من الخارج، وسبق توقيع المعاهدة بأسبوع أي في السابع عشر من ماي

عام 1935م عقد اتفاق جديد بين مندوب الشركة البريطانية- الفارسية والشيخ عبد الله منح بموجبه الأخير الشركة امتيازاً للقيام بعمليات التنقيب واستخراج النفط من أراضيها⁽⁹⁵⁾.

في الخامس والعشرين من ماي عام 1948م توفي الشيخ حمد ولي عهد قطر، فعين والده الشيخ عبد الله ولده علي ولياً للعهد، وطلب من بريطانيا الاعتراف به⁽⁹⁶⁾ غير أن بريطانيا ربطت اعترافها بولي العهد الجديد بموافقة الأخير على تنفيذ المواد 7 و8 و9 من معاهدة 1916م التي تقضي بالسماح بتعيين معتمد بريطاني في قطر، وأن تكون هناك محاكم مختلطة لفصل القضايا الخاصة برعاية بريطانيا، وقد وافق ولي العهد الجديد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني، على تنفيذ تلك المواد، فتم الاعتراف البريطاني به، وفي العشرين من أوت عام 1949 تنازل الشيخ عبد الله عن الحكم لابنه وولي عهده الشيخ علي بسبب كبر سنه، وتم تنصيب الشيخ علي حاكماً للبلاد بصورة رسمية في ذلك اليوم، بحضور خمسين من أعيان الأسرة الحاكمة، وبحضور نائب المقيم السياسي البريطاني في الخليج السير وليم هاي William. Hay، وفي الثالث والعشرين من آب عام 1949، أي بعد ثلاثة أيام من تولي الشيخ علي زمام السلطة في البلاد تم تعيين الضابط البريطاني جون ويلتون John Wilton أول معتمد سياسي بريطاني في قطر بصورة رسمية⁽⁹⁷⁾ بسبب تزايد أهمية قطر في السياسة الخارجية البريطانية، لاسيما بعد أن شهد العام الذي تولى فيه الشيخ علي الحكم تصدير أول شحنة من نفط قطر إلى الخارج، فكان من الضروري أن تعين بريطانيا معتمداً سياسياً لها في البلاد للإشراف على المصالح البريطانية ومنع الشركات الأمريكية النفطية من الدخول في المنافسة مع الشركات النفطية البريطانية العاملة في البلاد⁽⁹⁸⁾.

رابعا: العلاقات القطرية- السعودية 1868-1949: امتازت العلاقات القطرية - السعودية في المدة 1868-1949 على الرغم مما تخللها من خلافات سياسية، بكونها علاقات ودية وطيبة، أساسها حسن الجوار، وقد تمثل ذلك بترحيب الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني بما يسمى بالدعوة السلفية (الحركة الوهابية)⁽⁹⁹⁾ في قطر، وترحيبه بقيام الدولة السعودية على يد عبد العزيز آل سعود مطلع القرن العشرين، لأن في وجود تلك الدولة العربية الإسلامية الكبرى وقوتها في شبه جزيرة العرب، وعلى الجانب الآخر من حدود قطر، قوة لوحدة شبه جزيرة قطر لوطنية في مواجهة الأخطار الخارجية⁽¹⁰⁰⁾.

وكان انتشار الدعوة السلفية (الحركة الوهابية) في قطر مما يقرب بين آل ثاني وآل سعود، ومن ثم لم يكن غريباً أن نجد الشيخ قاسم يلحظ للترحيب بعبد العزيز آل سعود حينما ظهر قرب ساحل السلام أواخر عام 1905م⁽¹⁰¹⁾ وفي مقابل المساعدات التي تلقاها عبد العزيز آل سعود من الشيخ قاسم خلال سنوات حرب بن سعود مع بن الرشيد، وهي المساعدات التي شلت من أثره في وقت المحتنة، فقد وجد بن سعود

في المدة من الخامس من حزيران وحتى الخامس من أوت عام 1905م أنه من الواجب عليه تقديم المساعدة والعون لشيخ قطر أثناء الفتنة الأهلية التي نشبت في إمارته⁽¹⁰²⁾.

وقد تمثل تقدير آل سعود لزعماء الشيخ قاسم في قبول شفاعة الأخير في آل بسلم من قبائل عتيبة⁽¹⁰³⁾، كما تمثل تقدير آل سعود لزعماء الشيخ قاسم أيضاً في قبول عبد العزيز آل سعود شفاعة الشيخ قاسم في أمير بلاد الخريف - في نجد - المسمى راشد الهزاني وجماعته لما شق العصا ونقض البيعة فحبسه عبد العزيز في الرياض ولم يظن أحد أنه يغك أسره أبداً، فشفع فيهم الشيخ قاسم، وأطلق سراحه⁽¹⁰⁴⁾، كما أن وقوف السعودية إلى جانب الشيخ خليفة شقيق الشيخ عبد الله الذي رشح الإشتاعات ليكون خليفة لوالده بدلاً من الشيخ عبد الله، كادت تؤدي إلى مشكلة لولا حكمة ودعاء الشيخ عبد الله الذي دخل في تحالف مع بن سعود ليضمن حكمه فتراجع بن سعود عن موقفه مؤيداً الشيخ عبد الله⁽¹⁰⁵⁾.

إلا إن هذه العلاقات شهدت توتراً بعد أن برزت مسألة الحدود بين البلدين لأول مرة عندما قام الوالي العثماني في منطقة الأحساء بإرسال فرقة من الجنود في تموز عام 1909م لاحتلال جزيرة الرخوتية الواقعة في الجنوب الشرقي من ميناء العقير والتي تبعد عشرة أميال من الساحل الغربي لخليج سلوى، وقامت هذه الفرقة برفع العلم العثماني فوق الجزيرة، وإزاء ذلك سارعت الحكومة البريطانية إلى الاحتجاج على الحكومة العثمانية، بحجة أن احتلال الجزيرة يعد جزءاً من مخطط الدولة العثمانية الذي يستهدف السيطرة على ساحل قطر والساحل المهادن، ونتيجة للضغط البريطاني اضطرت الدولة العثمانية إلى سحب قواتها من هناك في السادس والعشرين من نوفمبر عام 1909م، تلاها توقيع اتفاقية تحديد النفوذ العثماني البريطاني في الخليج العربي لعام 1913م⁽¹⁰⁶⁾.

وبتوقيع هذه الاتفاقية التي تنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن سيادتها على قطر لبريطانيا، تكون العلاقات القطرية-البريطانية قد دخلت مرحلة جديدة مهدت لمعاهدة الحماية البريطانية على قطر، والتي كان أحد أهم أسباب اللجوء إليها هو استيلاء عبد العزيز آل سعود على منطقة الأحساء وانسحاب القوات العثمانية من قطر في أوت من عام 1915م وبداية التقرب عن النفط في المنطقة، فقد تمكن عبد العزيز آل سعود من طرد القوات العثمانية من منطقة الأحساء وإخضاعها لحكمه، وتعهد بموجب معاهدة القطيف التي وقعها مع بريطانيا عام 1915م بالالتزام بعلاقات الود مع الإمارات الواقعة تحت الحماية البريطانية، الأمر الذي أثار هواجس حكام قطر من توسع النفوذ السعودي، على الرغم من أن علاقة حاكم قطر الشيخ قاسم بآل سعود منذ عهد الدولة السعودية الثانية كانت علاقات ممتازة، وكذلك كانت مع عبد

العزيز آل سعود، إلا إن تمكن الأخير من طرد القوات العثمانية من منطقة الأحساء وإخضاعها لحكمه لاسيما بعد اكتشاف منابع النفط، كاد أن يحدث أزمة بين البلدين لولا وفاة الشيخ قاسم في السابع عشر من جويلية عام 1913م، وتولى ابنه الشيخ عبد الله مقاليد الحكم من بعده، والذي وثق علاقته مع آل سعود⁽¹⁰⁷⁾. وفي السابع والعشرين من ماي عام 1927 وقعت بريطانيا معاهدة جدة مع آل سعود، والتي نصت على أن "يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بالحفاظ على علاقات الود والسلام مع الكويت والبحرين ومشايع قطر والساحل العماني الذين لهم معاهدات خاصة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية"⁽¹⁰⁸⁾، ويبدو أن هذا الأمر هو الذي أعاد العلاقات القطرية-السعودية إلى طبيعتها الودية من جديد.

أثار دخول الولايات المتحدة الأمريكية على خط النفوذ البريطاني في الخليج العربي خلال الثلاثينات من القرن العشرين عبر بوابة الامتيازات النفطية التي حصلت عليها من السعودية، مخاوف بريطانيا التي كانت تحاول تسيير أمور قطر بموجب اتفاقية (1916) التي لم توضع فعلياً حيز التنفيذ، وازدادت هذه المخاوف حين قدم الشيخ عبد الله إشارات تفيد أنه يرغب في التقارب مع السعوديين والتحالف معهم، وذلك في لقاءه مع المقيم البريطاني بربور في أوت عام (1930) وأنه إذا لم تستجب بريطانيا لمطالبه ومنها حماية بلاده أسوة بالبحرين والكويت، والقبول بإبنه حمد ولياً للعهد فإن لديه خيارات أخرى مفتوحة⁽¹⁰⁹⁾. وأكد هذه الإشارات بقيامه مع أبنائه بزيارة إلى السعودية في العاشر من سبتمبر عام 1933م مخترقاً بذلك ما نصت عليه المادة الرابعة من معاهدة 1916م والتي تعهد فيها الشيخ عبد الله بأنه لن يتنازل عن أرض لأي دولة أخرى دون موافقة بريطانيا، وكان ذلك موقفاً سيادياً من الشيخ رداً على عدم تقيد بريطانيا بالالتزامات تجاهه⁽¹¹⁰⁾.

ولقد اختلفت تفسيرات المؤرخين حول طبيعة هذه الزيارة القطرية للسعودية وتوقيتها، فأعادها البعض إلى توجه قطر لتحسين العلاقة مع السعودية، التي أعلن فيها عن قيام المملكة العربية السعودية عام 1932م في حين رأى آخرون أن الهدف هو مراسيم شكلية لتهنئة الحاكم السعودي بما أنجزه من توحيد البلاد تحت راية آل سعود، لكنه من المؤكد أن هذه الزيارة ليست اعتباطية، ومن ناحية أخرى كانت محاولة من الشيخ عبد الله لكسب السعوديين بعد أن تحولوا إلى قوة إقليمية زاد من قوتها توحيداً البلاد عام 1932م والضغط على بريطانيا لتنفيذ مطالبه، وذلك بالتلويح بإمكانية تسهيل دخول منافس لها في منطقة الخليج العربي وإعطاء الشركات الأمريكية امتياز التنقيب عن النفط⁽¹¹¹⁾.

إن من المؤكد أن بريطانيا تلقت هذه الأخبار بقلق كبير، أدى بها إلى تسريع محاولتها التي بدأت التفكير فيها منذ عام 1930م لإعادة تأكيد الحماية وتفعيل معاهدة 1916م والبنود المحفوظ عليها، مما أجبرها على تجديد معاهدة الحماية عام 1935م مقابل الموافقة على مطالب قطر بالحماية الكاملة والقبول بحمد وليا للعهد شرط أن يلتزم بمعاهدة عام 1916م، وعلى الرغم من الاحتجاجات السعودية ضد شركات النفط العاملة بقطر، فقد استمرت تلك الشركات في عمليات استخراج النفط من شبه جزيرة قطر دون توقف، ففي عام 1940م تم العثور على النفط بكميات تجارية من منطقة دخان، وتأسست شركة النفط القطرية المحدودة، ولكن أعمال التنقيب واستخراج النفط توقفت في الثامن من حزيران عام 1942م بسبب الحرب العالمية الثانية التي كانت مستعرة آنذاك، وقد استأنفت الشركة أعمالها مع بداية عام 1946م، وفي شهر كانون الأول من عام 1949م، تم تصدير أول شحنة من النفط الخام القطري إلى الخارج من ميناء مسيعد الواقع على الساحل الجنوبي الشرقي للبلاد⁽¹¹²⁾ وعلى الرغم من أن الاتصالات واللقاءات بين السعوديين والبريطانيين استمرت قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها بقصد تسوية مسألة الحدود بين قطر والسعودية، إلا أنها لم يوصلا إلى حلول نهائية لهذه المشكلة⁽¹¹³⁾.

الخاتمة: كانت قطر هدفاً لمؤامرات خارجية عديدة، لاسيما من بريطانيا التي اعتمدت سياستها الخارجية تجاه قطر على تعميق هذه الخلافات الشخصية بين الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني ورؤساء القبائل والعشائر القطرية الأخرى، لإجبار الأطراف المتنازعة على طلب مساعدتها سواء بالسلاح أو التأييد المادي والمعنوي، ولكن ظهور العثمانيين في الخليج العربي وقرقرهم في قطر قد أضر بتنفيذ مخططات بريطانيا الاستعمارية لظهور قوة كبيرة في المنطقة، ومع وجود العثمانيين في الدوحة منذ عام 1871م وإطاعتهم بد الشيخ قاسم في موازنة السلطة وإدارة شؤون قطر، فقد تحولت سياسة قطر الخارجية إلى التحالف مع العثمانيين (1871-1893) ولكنها ما لبثت أن تحولت ثانية إلى التحالف والاعتماد على بريطانيا (1893-1913) بسبب محاولة العثمانيين تقوية قبضتهم على قطر من خلال مشروع عاكف بك متصرف الإحساء في إقامة إدارة عثمانية مباشرة في قطر وإنشاء إدارة للعوائل الكمركية، الأمر الذي سيؤدي إلى إضعاف الوحدة الوطنية القطرية.

وأمام أطماع كل من بريطانيا والدولة العثمانية في قطر، كان لابد لآل ثاني من اتباع سياسة التوازن التي تهدف إلى المحافظة على علاقاتها السياسية الخارجية مع القوتين الكبيرين، وتحفظ لقطر وحلة أراضيها وسيادتها واستقلالها، ويمكن القول إن آل ثاني نجحوا إلى حد بعيد في توظيف علاقاتهم مع كل من الدولة العثمانية وبريطانيا - القوى المهيمنة على الخليج العربي - على الرغم من اختلاف موقفهم من المبدأ لتلك

العلاقة أو تلك في سبيل خدمة إمارتهم الناشئة، كما تمكنوا من الحفاظ على التوازن في علاقاتهم مع هذه القوى.

ومع ظهور آل سعود كقوة مهيمنة جديدة في نجد والحجاز وارتباطهم بمعاهدات حماية ومصالح اقتصادية واسعة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لجأ آل ثاني إلى الضغط على بريطانيا لتنفيذ مطالبهم في تجديد معاهدات الحماية للمدومة بينهما، من خلال التلويح بوقف الاستثمارات النفطية للشركات الأمريكية التي دخلت ميدان المنافسة في الخليج العربي مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين، وعلى الرغم من الخلاف الحدودي مع السعودية فإن آل ثاني عملوا على توثيق علاقاتهم الخارجية مع آل سعود للحفاظ على الوحدة الوطنية، والاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي، وإغلاق الباب أمام أي تدخل خارجي في ذلك النزاع الذي لا يمكن أن ينتهي إلى الحل إلا بالنوايا الصيبة للطرفين، ورغبتهما في إحلال الأمن والسلام في المنطقة، لكنهما لم يتمكنوا من التوصل إلى حلول جذرية للمشكلة حتى عام 1949م.

البوامش:

- 1- موسوعة المعلومات القطرية، احمد الهاجري، ج1، جامعة قطر، الدوحة، قطر، 1998، ص.5.
- 2- محمد نصر مهنا، قطر التاريخ - السياسة - التحليل، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية، ج5، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص.19. --- 3- فتوح عبد الحسنى الخورشيد وعبد العزيز المنصور، مصادر تاريخ قطر 1868-1916، ط2، دار ذات السلاسل، الكويت، 1984، ص.101.
- 4-Arabian Gulf Intelligence, Selection from the Records of the Bombay Government, New Series, No.XXIV, 1856. Concerning Arabia, Bahrain, Kuwait, Muscat and Oman, Qatar, United Arab Emirates and the Island of the Gulf, The Oklander Press, England, 1985, p. 562.
- 5- يرجع أفراد أسرة آل ثاني إلى محمد بن علي بن سيف وهو الجد الأكبر لآل ثاني، والذي ولد في الرباط ويقيم في جمع رؤود كبيرة من عمله بنحوه للوثائق وضعه هو وأسرته بمسجلة طبية بين القبائل أهله لتبليغا، توفي عام 1848. للمزيد ينظر: الموقع الرسمي للدولة حسب أسرة آل ثاني على الانترنت: www.althaniiree.com/pageTemplate.aspx?show=gc&id=1&action=
- 6- محمد العزيز المنصور، التطور السياسي لقطر 1868-1916، ط2، دار ذات السلاسل، الكويت، 1980، ص.23؛ احمد زكريا الشوق وأخرون، التاريخ السياسي الحديث والعاصر لدول الخليج العربية، ط1، الدوحة، 2005، ص.83.
- 7- تأسست عام 1745 في الدرعية نتيجة لما عرف بميثاق الدرعية في عام 1745 بين محمد عبد الوهاب والامير محمد بن سعود، وشملت أجزاء كبيرة من شبه الجزيرة العربية بعد عدة معارك مع حكام المناطق وبعض الأمراء الآخرين؛ وانتهت بسقوط عاصمتها الدرعية بيد القوات المصرية تحت قيادة إبراهيم باشا عام 1818. حيث قام إبراهيم محمد علي باشا بغزو الدولة السعودية الأولى وهدم الدرعية وقبض على الإمام عبد الله بن سعود وأرسله مع من وجد من آل سعود إلى مصر، وقام قبل انسحابه من الجزيرة العربية بإقدام رجال الدولة السعودية الكبار آنذاك، للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرحيم عبد الرحمن: وثائق الدولة السعودية الأولى في عصر محمد علي، مج2، القاهرة، 1989، ص.721.
- 8- قدم محمد علي باشا للسعود بن إبراهيم أغا التتالي هو ومؤسس الأسرة العلوية وحاكم مصر ما بين عامي 1801 إلى 1848، وبشبه وصفه بأنه "مؤسس مصر الحديثة" استطاع أن يعطي عرش مصر عام 1805 بعد أن بايعه أتباعه البلاد ليكون والياً عليها، بعد أن ثار الشعب على سلفه خورشيد باشا، ومكّنه ذلك واستغله للظروف المحيطة به من أن يستمر في حكم مصر لكل تلك الفترة، ليكسر بذلك العزلة العثمانية التي كانت لا تترك والياً على مصر لأكثر من عامين. خلاص في بداية فترة حكمه حرباً داخلية ضد المماليك والانكليز إلى أن خضعت له مصر بالكتابة، ثم خلاص حرباً بالكافة عن الدولة العثمانية في جزيرة العرب ضد الوهابيين وضد الثوار اليونانيين الثائرين على الحكم العثماني في أوروبا، كما وسع دولته

22- ولد بيلي في 14 تشرين الأول عام 1820، وانضم بشركة الهند الشرقية في منتصف حرب لأفيون الأولى (1839-1842) فغنى بيلي الرحمة الأولى من حياته المهنية بخدمة الإمبراطورية البريطانية في الهند وتغديداً في إقليم السند (ولدت حالياً إحدى مقاطعات باكستان) بعدها قضى الجزء الأكبر من حياته المهنية في بلاد فارس وعلى ساحلي الخليج، حيث خدم في البلاط الفارسي خلال المدة بين عامي (1859-1861) كما شغل منصب المقيم السياسي الممثل الرئيسي للمعينة البريطانية في الخليج وهي الفرع الرسمي للإمبراطورية البريطانية من 1763 إلى 1971 في الخليج. توفي عام 1892، للمزيد ينظر :-

General Sir Frederic J Goldsmid, 'Obituary, General Sir Lewis Pelly', 'Proceedings of the Royal Geographical Society and Monthly Record of Geography, New Monthly Series, Vol. 146, 1892, pp. 21-416.

23- رأت غنمي الشيخ، المصدر السابق، ص 57-58-24-الإمام أو ناب، قطر- قصة بناء دولة، الدوحة، (د.ت)، ص 71.

25- عبد العزيز المنصور، المصدر السابق، ص 128-26- نفسه، ص 211-27- رأت غنمي الشيخ، المصدر السابق، ص 58.

28- عولت هذه الحملة العثمانية باسم حملة مدحت باشا الذي كان والياً على بغداد. للمزيد من التفاصيل ينظر:- مصطفى عقيل، التساقص العثماني البريطاني حول قطر 1892-1902، مجلة دراسات تاريخية، العدد (63-66)، مج (19)، بغداد، 1998، ص 132.

29- وثائق التاريخ القطري، ج 2، للمصدر السابق، ص 86-87-30-الإمام أو ناب، المصدر السابق، ص 73.

31- محمود شكرى الأوسى، تاريخ نجد تحقيق وتعقيق محمد محمد توفيق، ط 2، القاهرة، 1927، ص 39.

32- محمد عدنان مراد، صراع القوى في الخطوط الهندية والخليج العربي - جذوره التاريخية وأبعاده، ط 1، دمشق، دار دمشق للطباعة والنشر، 1984، ص 317.

33- والى العراق العثماني (1869-1872) ولد في اسطنبول عام 1822 لأب من أصول بلغارية، وكان قد أمه أحد شقيق، ونعلم في المدارس الدينية، وحفظ القرآن الكريم ولقب باسم مدحت، نقل مع والده في الولايات العثمانية التي تول فيها القضاء منذ عام 1835، وعمل في دوائر الحكومة العثمانية، وتدرج فيها حتى وصل مرتبة الوزارة، عين والياً على نيش في بلغاريا عام 1861 وعمل على إصلاح الأوضاع الفاسدة في ولايات الدولة العثمانية، عين والياً على الطونة عام 1864، وعرف بتهنجه (إصلاحي)، وفي عام 1869 عزل من ولاية الطونة وعين والياً على العراق، للمزيد ينظر:- محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا (1869-1872)، مؤسسة مصر مترجم للكتاب العراقي، بغداد، 2010، ص 65-80.

34- مجلة تدوين تاريخ قطر، مؤلف دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، ج 2، مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، قطر، 1976، ص 928-934.

35- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي 1914-1945، ط 1، مطبعة المدني، القاهرة، 1973، ص 269؛ متيز عبد الله العريات، علاقة نجد بلقوى المحطة 1902-1914، ط 1، دار ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص 208.

36- الزوية: هي عملة هندية استعملت للتداول في العراق حتى عام 1931 عندما أصدر الديار العراقي وتوابعه، وكانت تعادل (75) فلساً عربياً. للمزيد ينظر :- سعد كاظم حسن، تاريخ النقود العراقية (1921-1958)، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1998، ناهض عبد الرزاق القيسي، النقود في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 43-44؛ فحطان حميد كاظم، وزارة الداخلية العراقية (1939-1958)، مطابع جامعة ديالى، 2012، ص 4.

37- نال عبد الكريم، المصدر السابق، ص 19-38-المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بين عامي 1872-1891، ولد في انكلترا عام 1836 ودخل الخدمة في القوات المسلحة البريطانية عام 1854 متخرجاً من كلية الحرب، عين مقيماً سامياً لبريطانيا في الخليج العربي عام 1871 خلفاً للجنرال (كونن واي)، توفي عام 1912، للمزيد ينظر :-

Francis Warden and Others, Selection From the records of Bombay Government, Vol. XXIV, Bombay, 1956, p.345.

39- فوج عبد المحسن الحارث وعبد الوهيد المنصور، المصدر السابق، ص 82.

40-Zahlan, Rosmarie Said, The Creation of Qatar, Croom Helm Ltd. London, 1979, p: 56.

جونا بضمه للسودان. وبعد ذلك تحول لمهاجرة الدولة العثمانية حيث حارب جيوشها في الشام والأناضول، وكان بسفط الدولة العثمانية، لمزا تعارض ذلك مع مصالح الدول الغربية التي أوقعت محمد علي وأرغسته على التنازل عن معظم الأراضي التي ضمنها. توفي عام 1848. للمزيد ينظر: جمال بدوي، محمد علي وأولاده، مطابع لطيفة للصورة لعمارة للكتاب، القاهرة، 1999، ص 49-59.

9- محي الدولة التي أنشأها زكي بن عبد الله بن محمد آل سعود في سنة 1818 بعد سقوط الدولة السعودية الأولى على يد القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا. خلال سنوات هذه الدولة تغيرت العاصمة من الدرعية إلى الرياض وتوسعت بشكل محمود على عكس سابقتها، كما أن الصراع والحروب الداخلية أضرت بها، حيث تسبب اختلاف أبناء فيصل بن زكي بن عبد الله آل سعود في إضعاف الدولة وتسبب بسقوطها على يد آل رشيد حكم إمارة جبل ثمر في سنة 1891. للمزيد من التفاصيل ينظر :- منير المحلاقي، تاريخ البلاد العربية السعودية - الدولة السعودية الثانية: عهد الإمام فيصل بن زكي، ط 1، دار الفلاس، الرياض، 1994، ص 10.

10- أحمد زكريا الشلق وآخرون، المصدر السابق، ص 83-11- نال عبد الكريم، أوليات السياسة الخارجية القطرية من عام 1868 حتى عام 1935، مجلة التاريخ العربي، جمعية المؤرخين للغة، العدد 44، الرباط، تموز 2008، ص 25.

12- ولد في مدينة فويرط عام 1788، وفي عام 1848 انتقل بأسرة آل ثاني إلى الدوحة قادماً من فويرط بعد وفاة والده ثاني بن محمد، إذ أصبح هو زعيم عشيرته في فويرط، وبسط نفوذه في مختلف أنحاء قطر، كما عزز مركزه خارجياً بالتحالف مع فيصل بن زكي أمير الدولة السعودية الثانية الذي قام بزيارة قطر في أولها عام 1851، وفي أوائل الستينيات من القرن التاسع عشر ظهر الشيخ محمد بن ثاني كأهم شخصية ليس فقط في قطر بل أيضاً في شبه الجزيرة العربية كلها. في 12 أيلول عام 1868 وقع معاهدة مع الكولونيل لويس بيلي المقيم البريطاني في الخليج تم بمقتضاها الاعتراف باستقلال قطر، وفي عام 1871 طلب من العثمانيين في الأحساء حمايته من أي اعتداء خارجي، وتخلل عام 1876 سلم المساواة الإدارية لانه الشيخ قاسم بن محمد بن ثاني وثقل بسبب تقدمه في العمر، توفي عام 1879. للمزيد ينظر: الموقع الرسمي لشجرة نسب أسرة آل ثاني على الانترنت: www.althanitree.com/pageTemplate.aspx?show=g&id=1&action=0

13- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، دار النهضة، 1974، ص 156.

14- رأت غنمي الشيخ، آل ثاني واستقلال قطر، مجلة التاريخ العربي، جمعية المؤرخين للغة، العدد 44، الرباط، تموز 2008، ص 56.

15- ولد حوالي عام 1813 وتولى مقاليد الحكم في قطر عام 1878 حيث منح لقب قائم مقام نائب الحاكم من قبل العثمانيين في العام نفسه. وبعد المؤسس الحقيقي للدولة قطر، فقد كان من كبار الساسة، إذ عمل نائباً لوالده حاكم قطر الشيخ محمد ما أكسبه خبرة ودراسة سياسية كبيرة. وعمل على أن تكون قطر بلداً موحداً مستقلاً، وفي في حزيران عام 1913. للمزيد ينظر :- الموقع الرسمي لشجرة نسب أسرة آل ثاني على الانترنت: <http://www.althanitree.com/pageTemplate.aspx?show=g&id=1&action=0>

16- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر - تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية والمفاوضات الإقليمية والدولية 1840-1914، المجلد الثاني، القاهرة، دار الفكر العربي، 2001، ص 235.

17- القواسم هم قبائل عربية من قبائل نجد وبالتحديد من قبيلة بني ناصر وكانت تقطن على يسار لكعبة للشرقية وهي قبيلة من الشراة يتحدون من فريش، وتشير بعض المصادر نسبهم إلى قبيلة نزار وهي بطن من بني غفر كانت قد هاجرت من الجزيرة العربية واستقرت في عُمان. وهناك من يرجع وجود القواسم في المنطقة إلى عهد عبد الملك بن مروان وواليه على العراق الحجاج بن يوسف باختيارهم من أحد القاسم بن شعوب الذي أرسله الحجاج إلى عمان للقضاء على ليوه قام بها سعيد بن عباد الجندبي. ومهما اختلفت الآراء في موطن القواسم الأصلي إلا أن السابون قد انتصروا على أهم عرب ينتمون إلى القبائل التحدية من عدنان وإلى لغاوية بصفه خاصه، وقد ساعد على توثيق مركز القواسم في المنطقة انضمامهم إلى الحركة الحجازية في عام 1799 كما أكسب الحركة قوة جديدة، وفي ذات الوقت أصبحت بريطانيا تخشى من اغتصاب السعوديين إذا ما هاجمت القواسم بصورة مباشرة قبل حملة 1805. للمزيد ينظر :- خالد السعدون، مختصر التاريخ السياسي للخليج العربي منذ قدم حضارته حتى سنة 1971، ط 1، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص 28-33.

18- أحمد زكريا الشلق وآخرون، المصدر السابق، ص 87-19- عبد العزيز المنصور، المصدر السابق، ص 128.

20- للمزيد من التفاصيل حول نص الاتفاقية ينظر :- وثائق التاريخ القطري، ج 2، من الوثائق البريطانية والعثمانية 1868-1949، قسم الوثائق بمكتب الأمير في الدوحة، ص 10-11-21- جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص 551.

- 41- محمد نصر مهنا، المصدر السابق، ص 83-84-42- فتوح عبد الحفيظ الخورش وعبد العزيز المنصور، المصدر السابق، ص 82-43- المصدر نفسه، ص 87-44- تأليف عبد الكريم، المصدر السابق، ص 21-45- المصدر نفسه، ص 22.
- 46-Records Of Qatar, Primary Documents 1820-1916, Edited by Penelope Tuson, Vol.4, 1896-1916, Edition 1991, p. 140-47- Zahlan, op. cit, p. 56.
- 48- عبد العزيز المنصور، المصدر السابق، ص 26-27-49- نسبة إلى الشيخ صباح الأول بن جابر، أول شيخ الكويت الذي حكم بين عامي 1762-1766، للمزيد ينظر: ميمونة خليفة لخصاص، "نشأة الكويت وتطورها في القرن 18"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 46، أبريل 1986، ص 22-29-50- وثائق التاريخ النظري، ج 2، المصدر السابق، ص 93-97.
- 51- للمزيد من التفاصيل حول الإحداثيات العثمانية في قطر قبل معركة لوجه ينظر: وزارة الخارجية القطرية، ثغرات من تاريخ قطر، الموحدة، 2005، ص 22-52- وثائق التاريخ النظري، ج 2، المصدر السابق، ص 88-89.
- 53- هو الابن الثاني للسلطان عبد الحميد، والسلطان لسان والتاؤون في تاريخ الأسرة التي حكمت الدولة العثمانية ستة قرون من الزمن، حكم ثلاثة وثلاثين عاماً (1876-1909). للمزيد عن حياته ونشاطه السياسي ينظر: سميح جوقه باش، السلطان عبد الحميد الثاني: شخصيته وسياساته، ترجمة: عبد الله أحمد إبراهيم، المركز القومي لترجمة النشر، القاهرة، 2008، ص 31-657؛ أبو جلال محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني: حياته الأحداث عهده، مكتبة دار الأمان، (برملي)، 1987، ص 83-346؛ محمد مصطفى الخالدي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الإصناف المحدود، دار الفكر، دمشق، 2004، ص 21-238.
- 54- مصطفى عقيل، المصدر السابق، ص 144-55- محمود علي الدافقي، الخليج العربي والعلاقات الدولية، ج 1، 1890-1914، القاهرة، دار المعرفة، (د.ت)، ص 113-56- ج. ج. لوفتر، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية، مج 2، ج 1، زخزخ جامعة السلطان قابوس ومركز الشرق الأوسط بأكاديمية سانت أنطوني، جامعة أكسفورد، 1995، ص 40.
- 57- الجامعة الإسلامية هو المشروع الذي تبناه السلطان عبد الحميد الثاني لتوحيد العالم الإسلامي، بعد أن تبنى أفكار أروز دغان العالم الإسلامي حينها من حمل هذا المشروع وهم: تائق كمال في الخضم الزكي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في العلل العربي والإسلامي، وأحمد السلطان عبد الحميد الثاني على عاتقه تنفيذ هذه الفكرة عملياً، بغض النظر عن لعدده الأخرى التي تسعى إلى تثبيت حكمه وحكم بني عثمان والتي تعتبر هذه الأساس، وبذلك الدعوة إلى الجامعة الإسلامية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، من خلال عدد من المفكرين المسلمين الذين دعوا إلى وحدة المسلمين في كفاحهم ضد الغزاة وقيام فضاء حقيق في كل البلدان، تعتمد مبادئ الإسلام والعلم الحديث والذرية المعاصرة والتحديد في مختلف جوانب الحياة وكان أبرز هؤلاء: جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، ومحمد رشيد رضا، وعبد الرحمن الكواكبي، والفتيحات وغيرهم. للمزيد عن الجامعة الإسلامية ينظر: محمد علي الصلبي، السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب سقوط الدولة العثمانية، ط 1، للكتبة العصرية، القاهرة، 2007، ص 60-65؛ سيمو أبو حمدان، جمال الدين الأفغاني وفلسفة الجامعة الإسلامية، دار الكتاب العلمي، بيروت، 1992، ص 78-87.
- 58- رافقت غنيمي الشيخ، المصدر السابق، ص 59-59- ج. ج. لوفتر، دليل الخليج - القسم التاريخي، ترجمة مكتب الترجمة بديوان أمير دولة قطر، ج 3، الدوحة، قطر، 1969، ص 1224.
- 60- جي. أي. سالادانا، الشبكات لقطرية من سنة 1873 إلى 1904، ترجمة أحمد العاني، نشرت لجنة كتابة تاريخ قطر، الدوحة، 1976، ص 164-61- المصدر نفسه، ص 165-62- محمود شكري الأوسمي، المصدر السابق، ص 38.
- 63- جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص 246-64- إرادة عسكرية رقم 16 في 27 محرم سنة 1310 هـ، صورة لتجربيات إرادة من متصرفية نجد، نقلًا عن رافقت غنيمي الشيخ، المصدر السابق، ص 62-65- موصي بنت منصور بن عبد العزيز، الملك عبد العزيز ومؤثر الكويت 1923-1924، ط 2، دار السبق، بيروت، 1992، ص 20-21.
- 66- هو عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي بن أمير عبد الله بن سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود، ولد في الرياض في الخامس عشر من شهر كانون الثاني عام 1876، ونشأ فيها في كنف والده عبد الرحمن، وتعلم منه منذ الصغر فن السياسة وآداب الخصال، وانتقل معه إلى الكويت أبال حرب مع آل الرشيد عام 1892، واستطاع استزلة الرياض من آل الرشيد وتوحيد أراضي نجد والحجاز، وفي 22 أيلول عام 1932
- المصدر الملك عبد العزيز قرأ رسمياً يعلن فيه عن نظام توحيد المملكة، تحت اسم "المملكة العربية السعودية" بشكل رسمي، وبعد مؤسس المملكة www.wikipedia.com/ar العربية السعودية الحديثة وأب جميع ملوكها، توفي في الطائف عام 1953، للمزيد ينظر: -
- 67- ولد عام 1871 بمدينة الدوحة، وفي 17 تموز عام 1913 أصبح ثالث حاكم لقطر، واعترف به بريطانيا والدولة العثمانية بوريته حاكماً على شبه جزيرة قطر بأكملها، ونظمت العثمانيون عن كل حقوقهم في قطر في أعقاب نشوب الحرب العالمية الأولى، وفي 3 تشرين الثاني 1916 وقعت بريطانيا معاهدة لإدخال قطر تحت نظامها المعروف باسم إدارة الإمارات للتصالح. للمزيد ينظر: - الموقع الرسمي لشجرة نسب أسرة آل ثاني على الإنترنت: <http://www.althantree.com/pageTemplate.aspx?show=g&id=1&action=0>
- 68- محمد مرسى عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجاراتها، ط 1، الكويت، منشورات دار القلم، 1981، ص 224-225.
- 69- محمد شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، ج 1، بيروت، لبنان، مطابع دار الثقافة، 1962، ص 302-306؛ دلال يحيى، العالم العربي الحديث، دار المعارف المصرية، 1985، ص 481؛ إبراهيم جابر الله بن دجنة التميمي، للعائيد وقطر تاريخ ونسب وحضارة، ط 1، الكويت، 1999، ص 352.
- 70- عبد القادر حمود القحطاني، العلاقات لقطرية لبريطانية بين 1914-1949، مجلة التاريخ العربي، المصدر السابق، ص 75.
- 71- محمود حسن الصراف، تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، (د.م)، 1984، ص 136؛ عبد العزيز المنصور، المصدر السابق، ص 204-72- عبد القادر حمود القحطاني، المصدر السابق، ص 76.
- 73- ضابط وإداري وديبلوماسي بريطاني، ولد في العشرين من شهر تشرين الأول عام 1864، في عام 1902 كان مستشاراً بريطانيا لسلطان عُمان، ساهم في رسم السياسة البريطانية في البلاد العربية بعد انهيار الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، حيث شارك قوات الثورة العربية الكبرى في محاربة القوات العثمانية، عمل مندوباً للقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي وكان له علاقات مع شيوخ دول الخليج العربي ورفضه بعض القبائل علاقات ودية، خلف تشارلز مارلنغ كستون سمي المكتب السياسي الهندي Indian Political Service في طهران، حيث صاغ الاتفاقية الإنكليزية الفارسية عام 1919، وفي عام 1920 خلف أرنولد ويلسون كحاكم مدني Civil Commissioner للعراق، وفي عام 1922 عقد وسمي كوكس مؤتمر الغدير مع آل سعود وحاكم الكويت والوكيل السياسي البريطاني بالكويت لرسم حدود نجد مع كل من العراق والكويت، بقي كوكس في الخدمة حتى تقاعده عام 1923، توفي عام 1937. للمزيد ينظر: -
- Tripp, Charles, A History of Iraq, 3rd ed, New York: Cambridge UP, 2007, pp.43-44.
74-I.O.R/ 152/5/14/2/14 and R/ 15/1/626.
- 75- عبد القادر حمود القحطاني، المصدر السابق، ص 77.
- 76-F.O.371,3047, 7th February, 1917;
- بنظر أيضاً: محمود حسن الصراف، المرجع السابق، ص 181-183-77- عبد القادر حمود القحطاني، المصدر السابق، ص 77.
- 78- F.O.371, 3047, 7th Feb, 1917, Op.Cit.
- 79- وثائق التاريخ النظري (1868-1949)، ج 2، الطبعة الأولى، الدوحة، قطر، 1979، ص 13-17؛ وثائق مكتبة وزارة لقطر في لندن تحت رقم L/Pand S/20/C158E.
- 80- * أحمد زكريا الشلق، فضول من تاريخ قطر السياسي، ط 1، مطابع البوحة الحديثة المحدودة، قطر، 1999، ص 66.
- LP and S/10/2182, Persian Gulf and Arabia and Qatar Affairs.
- 81- عبد القادر حمود القحطاني، المصدر السابق، ص 78-82- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، حكومة العهد البريطانية والإدارة في الخليج العربي - دراسة وثائقية، ط 1، دار المريخ، الرياض، 1981، ص 271؛ محمود حسن الصراف، المصدر السابق، ص 192-195.
- 83- سلطان بن صقر بن خالد بن سلطان بن صقر بن راشد بن مفر بن رحمة بن مفر القاسمي، ولد في مدينة الشارقة عام 1885، وبماني من حيث لترتيب الولد الثاني من أولاد الشيخ صفر بن خالد القاسمي حاكم الشارقة ما بين عامي 1883-1913، ظل الشيخ خالد قسماً ولم الحكم خلال المدة بين عامي 1913-1923، وعندما أخذ الشيخ سلطان بعد نفسه لاستعادة حكم والده لجأ هو وإخوانه إلى الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي فترقمهم الشيخ سعيد وأنظم عنده في منطقة الشارقة، وكان ذلك في عام 1919، وفي عام 1923، بعد استنزال الشيخ سلطان وإخوانه في دبي بدأ بمشاورات، وقام بمحاولات عديدة لاستعادة الحكم، ولكن من طرد عنه الشيخ خالد بمساعدة الإنكليز ليتولى حكم الشارقة

منذ العام 1924 حتى وفاته في لندن عام 1950. للمزيد ينظر: عبد الله علي الطائير، شاعر القصص في الإمارات الشيخ سلطان بن صفر القاسمي، دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص 3-6.

84- محمد مرسي عبد الله، المصدر السابق، ص 62-74، 84-86؛ بدر الدين عباس الخصوسي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط 1، ج 2، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، (د. ت.)، ص 191-194.

85- F.O. 371/16835. 12 November, 1932.

ينظر أيضاً: عبد العزيز المنصور، المصدر السابق، ص 64-65.

86- نص الرسائل المطبوعة بين التميم الميمني في الخليج وبين شيخ قطر - قسم الوثائق بقصر الدوحة تحت رقم 269 ينظر أيضاً: F.O. 371/16835. 1932-1938.

87- عبد القادر حمود القحطاني، المصدر السابق، ص 86.

88- I.O.R/ 15/2/204. 21st Oct, 1938 : F.O. 371/16835. 9th May, 1932.

ينظر أيضاً: محمود حسن الصواف، المصدر السابق، ص 187.

89- عبد العزيز المنصور، المصدر السابق، ص 52-54. - أحمد زكريا الشلق وآخرون، المصدر السابق، ص 85.

91- I.O.R/ 15/2/608. 1949.

92- وثائق التاريخ القطري (1868-1949)، ج 2، ص 25-27؛ عبد العزيز محمد المنصور، المصدر السابق، ص 69-73.

93- عبد القادر حمود القحطاني، المصدر السابق، ص 82. - 94- الشيخ حمد بن عبد الله بن قاسم آل ثاني، ولد عام 1896، وهو أصغر من شقيقه الشيخ علي بعلين، في عام 1935 تم تعيينه رئيساً ولياً للعهد، وأخذ دوراً يزداد ويظهر على الساحة، وكان صاحب حكمة سياسية، سعى لإنشاء أول مدرسة شبه نظامية، وهي مدرسة الإصلاح، نُقل إلى مستشفى دخان للعلاج، وتوفي فيها في 27 أيار 1948. للمزيد ينظر: - الموقع الرسمي لشجرة نسب أسرة آل ثاني على الانترنت:

www.althaniire.com/pageTemplate.aspx?show=&id=1&action=0

95- سورة سلطان الجابر، التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر (1930-1973)، ط 1، الدوحة، مطابع دار الشرق، 2002، ص 107-109. - 96- الموسوعة القطرية، ج 1، ط 1، دار الموسوعة القطرية، قطر، كانون الأول، 1993، ص 327.

97- F.O. 371/82003. Secret, Persian Gulf Residency. 29, July, 1950.

98- أحمد زكريا الشلق وآخرون، المصدر السابق، ص 88؛ سورة سلطان الجابر، المصدر السابق، ص 121؛

I.O.R/ 15/12/608. 24th March, 1949-

99- مصطلح أطلق على حركة إسلامية سياسية قامت في منطقة نجد وسط شبه الجزيرة العربية في أواخر القرن الثاني عشر الهجري، الموافق لثلاثين عشر الميلادي على يد محمد بن عبد الوهاب (1703 - 1792) ومحمد بن سعود حيث تحلوا نشر الحركة الوهابية. وقد كانت يمانيتان في الدرعية إذ أعلن محمد بن عبد الوهاب "الجهاد" قسناً سلسلة من الحروب (وكانوا يسمونها بالفتريات) صادوا فيها أموال خصومهم من سكان شبه الجزيرة (وكانوا يسمونها بالفتائم) وخسر فيها العديد من عوام المسلمين أرواحهم نتيجة لهذه الحروب، ما اعتبره محمد مصدر عديدة نعم بذلك خرجوا على الخلافة الإسلامية التي كانت تحت حكم العثمانيين. بينما اعتبرها الوهابيون إقامة الدولة التوحيد والعقيدة الصحيحة وتطهير الأمة (الإسلام) من الشرك، الأمر الذي جعل من علماء السنة من يرى في أقام محمد عبد الوهاب ومريديه بالثرك مواصلة لطريقة الخوارج في الاستناد لتصوص لكتاب والسنة التي نزلت في حق الكفار والمشركين وتطبيقها على المسلمين. بينما يرى الوهابيون أنهم هم أهل السنة الحقيقيون وهم أتباع الفرقة الناجية، وفي النهاية نتج عن هذه الحروب قيام الدولة السعودية الأولى، فاستطاعت أن تصل إلى دمشق خلالاً وثمانين عاماً. للمزيد ينظر: -

<http://www.wikipedia.org/ar>

100- يوسف محمد عبيدان، تولة قطر في ظل حكم أسرة آل ثاني، مجلة التاريخ العربي، المصدر السابق، ص 3-4.

101- صلاح لعفند، المصدر السابق، ص 192. - 102- عبد العزيز المنصور، المصدر السابق، ص 200.

103- حم جمانة من أتباع الشيخ بسم بن عتوة وكانوا من أعداء عبد العزيز آل سعود وغلبهم وأخذ زعماءهم إلى الرياض عام 1904 أكثر من عام، ولم يقبل شفاعته أشراف مكة وزعماء البصرة فيهم حتى نشفع فيهم الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني قبيل "الإمام" عبد العزيز آل سعود

شفاعته، وأرسل زعماء آل بسم مع حمله إلى قطر. للمزيد حول الموضوع ينظر: - ديوان الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني وقصائد أخرى بتهذيبه، طبع تحت إشراف دار الكتب القطرية، الدوحة، 1968، ص 36.

104- المصدر نفسه، ص 36. - 105- يوسف محمد عبيدان، المصدر السابق، ص 6.

106- F.O. 424. 221. No. 97-Nov, 1909.

107- أحمد لعاني، العالم الأساسية لتاريخ الخليج وبحوث أخرى، ط 1، الدوحة، 1983، ص 199؛ عبد العزيز محمد المنصور، المصدر السابق، ص 204. - 108- الإطلاع على نص معاهدة جدة لعام 1927 ينظر: - ماضي بنت منصور بن عبد العزيز، المصدر السابق، ص 174-175. - 109- كانت بريطانيا ترفض الاعتراف بحمد وليا لعهد الشيخ عبد الله لأن ذلك يعني قوتها في الشؤون الداخلية لقطر ولتصدي لأفكار الشيخ العارفين، وهذا ما لم تكن تريد، للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد العزيز المنصور، المصدر السابق، ص 56.

110- فتح عبد الحمن الخرش وعبد العزيز المنصور، المصدر السابق، ص 63. - 111- عبد القادر حمود القحطاني، المصدر السابق، ص 84. - 112- وثائق التاريخ القطري (1868-1949)، ج 2، المصدر السابق، ص 21-27.

113- I.O.R/ 15/1/627, 16th Dec, 1933 :

ينظر أيضاً: - وثائق التاريخ القطري، المصدر السابق، ج 2، ص 29 وما بعدها.

Abstract: External Relations of the Al Thani family at the stage of the founding of the State of Qatar (1868-1949)

The period between 1868-1949 of the most important stages in the history of the State of Qatar, being the establishment of the political state landmarks foundation for the country's unity, sovereignty and independence, and just converted from cities and ports for divers and crossings of the tribes of the stage, to the chieftom like other chieftoms Gulf Coast Arabian, her mind and to be reckoned with in the one of the most regions of the world a conflict for influence and colonization.

Thanks to build a foreign policy of Qatar during that period to three of the elders of the Al Thani family who carried the banner of the establishment of the Qatari state they are all from Sheikh Mohammed bin Thani (1850-1878) founder of the ruling Al-Thani valuable Qatar, and the founder of the chieftom of Qatar under the 1868 agreement with the British, Sheikh Qasim bin Mohammed bin Thani (from 1878 to 1913), which is the real founder of the state, being a lay the foundations for the country's foreign policy, especially with the major powers at the time the Gulf region (Britain and the Ottoman Empire), and Sheikh Abdullah bin Qassim Al Thani (1913-1949), which affirmed Qatar's sovereignty over its territory although the British Protectorate Treaty, and sped off towards modernity, benefiting from oil revenues began to come to him after World war II.

The research found a set of facts about the nature of the foreign policy goals of Qatar in the period referred to which, preserving the unity of the country ground, maintaining the Qatari sovereignty in foreign relations, maintaining the economic interests of the country, and required each and every one of these goals a lot of statesmanship, patience the belief in the right of Qatar in its sovereignty over its territory and sovereignty in its foreign relations.